سلام العالم فى تأميم الشركة المنحلة

للدكتور مصطفى الحفناوى

يحدثنا التاريخ دائما عن أخلد أيامه وأعظم رجاله ، ويقص علينا سير الشعوب الجديرة بالحياة والمجد ، وتظل جلائل الاعمال ناطقة بفضل أصحابها ، حتى تشهد لهم يوم الحساب.

وفى تاريخ العالم الحديث نقطة تحول كبرى مكتوبة فى جبين الدهر بأحرف من ذهب وكلمات من نور ، فى هذا السجل الخالد كلمات مدوية :

مصر الثورة ـ مصر الجمهورية ـ جمال عبد الناصر ـ ٢٦ يوليو ١٩٥٦ .

ولقد طوى الرئيس بقراره التاريخى صفحات سوداءسلخت من حياة العالم سبعة قرون وسبعة أعوام .

فى سنة ١٢٤٩ ميلادية ، كتب الغرب أول وثيقة سياسية فى تاريخ قناة السويس ، اثر هزيمته فى الحروب الصليبية، وهى وثيقة تنطق بأن المشروع حينما نبت فى العقلية الغربية، لم يستهدف عمارة الارض أو سعادة بنى الانسان ، فصاحب تلك الوثيقة يقول فى تعصب جنونى ان السبيل الوحيد للقضاء على دولة المسلمين ، وطاب له أن يسميهم الكفار ، هو قيام دولة أوروبية باحتلال مصر ، على ان تتكتل أوروبا كلها وراء المحتل الذى يشق قناة ببرزخ السويس تصير ملكا مشتركا للعالم المسيحى ويبدد بها شمل المسلمين .

وقع نظرى على هذه الرسالة التى رفعها صاحبها الى ملك فرنسا فى دار من دور محفوظات احدى الدول الغربية ، وتعقبتها فى مراحل التاريخ عما انطوت عليه فى النصف الاول من القرن الثالث عشر ٠

كان هذا هو تفكير الملك لويس الرابع عشر الذى أغرم بمشروع القناة ، وكان أيضا الطابع الظاهر لتفكير ساسته ووزرائه وخلفائه من بعده ٠

وقامت فرنسا قومتها الكبرى فى آخر القرن الثامن عشر ، وفى يدها الوثيقة العالمية لحقوق الانسان ، ولكن برلمان الثورة الفرنسية اجتمع ذات ليلة ليتذاكر فى الوثيقة بمناسبة تقرير أرسل اليه من تجار فرنسيين كانوا ينعمون بكرم الضيافة فى القاهرة ، وتراءى لهم ان يستعدوا رجال الحرية والاخاء والمساواة على مصر مطالبين بغزوها حتى تشق القناة ٠

خرج الجنرال بونابرت من تلك الجلسة متأبطا ذراع تاليران، ليضعا معا برنامج غزو مصر ، من أجل مشروع القناة ، ولم تكن البعثة التى سميت بعثة علمية الا ذلك الجهاز الذى صمم فى باريس من أجل القناة ٠

واستطاعت مصر ان تقف سدا منيعا دون تحقيق ذلك الحلم، وأجلت فرنسا عن ديارها بعد جهاد عنيف ، ولكن عقلية القرن الثالث عشر عاودت الكرة المرة بعد المرة ، حتى تم لها ما أرادت على يد رجل وصفته مضابط مجلس العموم البريطانى ، حينما ظفر بعقد الالتزام، بأنه أكبر أفاق ظهر فى القرن التاسع عشر ٠

وبوحى من ذلك التعصب القديم شقت القناة ، بالسخرة والسياط،وموت الذين حفروها من المصريين بالجملة وبالقطاعى،

وبأموال المصريين ، وأهدرت أبسط حقوق الانسان ، فهل كفل أولئك الطغاة البغاة الملاحة الدائمة المستمرة لسفن العالم من غير تمييز ولا استثناء فى الحرب وفى السلم على السواء كما ذكرت المادة الاولى من معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ؟!

بين أيدينا سيرة القناة فى الحرب والسلم ناطقة بالعدوان الصارخ من جانب انجلترا وأعوانها على الملاحة وحرية المرور .

ويتبدى هذا العدوان فى أوقات السلم فى شكل جاسوسية منظمة تفرضها انجلترا لحساب نفعها وقت ان كانت تنتفع بسيطرتها على الشركة المنحلة ، جاسوسية تسمح لها بالوقوف على دقائق سفن العالم الحربية والتجارية التى تجتاز القناة وما تحمله من طيبات من الجنوب الى الشمال ومنابع تلك الطيبات ، كما فرضتها على المواد المصنوعة المنقولة من الشمال الى الجنوب ، والفرق المسلحة التى تجتاز القناة فى مختلف المناسبات ، وبذلك كانت توجه سياستها واستعمارها وتجارتها طبقا لتلك المعلومات الخطيرة ، ومن ناحية أخرى ألقت فى روع الدول جميعا ، وهى المهيمنة على الشركة المنحلة فى الحربين الاولى والثانية الى قطعة لا تنفصل من الآلة الحربية البريطانية ، وقامت الشركة بأطلاق النار ، ويشهد عليها النصب التذكارى الذى أقامته لضحاياها فى مدينة بورسعيد .

ولن ننسى تآمر انجلترا سرا مع موسوليني لذبح الحبشة مستعينة بقناة السويس ، ففى الوقت الذى ألبت دول العالم ضد ايطاليا ، باعتبارها معتدية على الحبشة ، كانت قد عقدت مع موسوليني اتفاقية سرية تكفل بقاء القناة مفتوحة لمرور الاساطيل الايطالية ، فذبحت الحبشة يومئذ بيد انجلترا ، ووقفت هذه الاخيرة تؤبن ضحيتها وتريق دموع التماسيح .

اخلال مستمر من جانب انجلترا وشركائها الغربيين بحرمة الملاحة الدائمة فى قناة السويس ، ولذلك بقى الامن الدولى فى مهب الريح ، ولم تنعم البشرية بالطمأنينة والاستقرار ، بسبب شبح الحرب الماثل فى ذلك الوضع الاستثنائى، وضع القناة التى أداروا الملاحة فيها بوساطة الشركة المنحلة لحساب العصابة الاستعمارية وحدها وليس لصالح الملاحة العالمية .

فى مساء ٢٦ يوليو الماضى ، وفى ساعة الصفر التى حددها الرئيس انتهى التعصب القديم ، وانتهى الشذوذ الذى لازم القناة منذ أن حفرتها يد الفلاح المصرى ، وتسلمت مصر فى سهولة ويسر ادارة حركة الملاحة فيها كأحسن ما يكون ، فاستعدت الانسانية بهذا التحول لاستقبال عهد جديد ، تدار فيه القناة للاغراض النبيلة ، فلا استعمار ولا استغلال ، ولا تنافس يذكى نيران الحروب ، ولا تهديد من لدن الغرب لقارتى العالم القديم : آسيا وأفريقيا .

هذه هى المسألة التى أثارت فى لندن وفى باريس ألوانا من الصلف والكبرياء والتشبث بتربية القرن الثالث عشر وطرائقه البغيضة ، فاندفعوا فى حماقة ومن غير روية متنكرين لبديهيات القانون الدولى ، ولميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ومصر التى لا تضمر السوء لاحد ، والتى آلت على نفسها أن تجعل من قناتها سدا منيعا دون الاطماع والشهوات ودعامة كبرى يرتكز عليها أمن العالم وسلامته ، لا تطلب مالا ولا تبيع حريتها بأى مال ، وانما تكفل الملاحة الدائمة المستمرة فى قناتها فى الحرب والسلم ، وبغير تمييز او استثناء ، ليستقر السلام العام وتنعم شعوب الارض كلها بالعزة والكرامة والرفاهية .

وفى سبيل هذه الغاية العظمى تكتلت مصر صفاً واحداً ، من وراء زعيمها وقائد نهضتها مستعدة للبذل والتضحية الى آخر قطرة من دمها .

ولا تقف مصر وحدها فى ميدان الشرف والفخار ، وانما يقف من وراء قائدها عشرات الملايين من بنى الانسان ، من الذين اكتووا بنيران الحروب والذين أرهقوا بالاستعمار ، وعصابة آكلى لحوم البشر ومصاصى الدماء .

وفى هذه الايام الفاصلة فى مصير العالم ، لا نستطيع ونحن ننشد الحرية والعدل والسلام ، الا ان نرجو للذين ركبوا رؤوسهم ، واستبدت بهم شهواتهم ان يتحرروا من عقلية القرن الثالث عشر الى القرن التاسع عشر ، وان ينزلوا على حكم القانون الذى لا يدع ثغرة ينفذون منها للتشكيك فى شرعية العمل الخالد الذى قام به الرئيس المصرى ، وليعلموا أنهم لن يستطيعوا أبدا ان يعيدوا عقارب الساعة الى الوراء ، فقد أعلن الرئيس ان مصر ستدافع عن قناتها الى آخر قطرة من دمها ، واذا كتب علينا القتال ، فلن يكون كرها لنا ، ذلك لان مصر التى أيقظتها الثورة وأزاحت عنها عوامل الهرم والشيخوخة أشد ما تكون ايمانا بربها وتفانيا فى الذود عن كرامتها وشرفها ، وهى تحمل الآن رسالة لم تحملها أمة فى ماضى الايام وحاضرها ، وتستقبل مجدا غير مسبوق فى تاريخها الطويل ، أما فلول ذلك العدو الذى لا يريد ان يفيق من سكرته فالويل لها ثم الويل ، لانها لن تستطيع ان تطفىء نوراً أضاءه الله فى مساء اليوم السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٦.

فليتركوا قناة مصر ، تكفل الامن والسلام واليمن والرفاهية للناس أجمعين ، والا فسوف يدفعون الثمن غاليا يوم يهزم منهم الجمع ويولون الدبر .

— ٢ —

لم تستطع بريطانيا وفرنسا ان تنكرا شرعية قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قنال السويس أو تجادلا فى حق كل دولة مستقلة فى استغلال مواردها القومية ، وادارة مرافقها العامة • فقد انقضى الزمن الذى كانت تفرض فيه الدول الاوروبية ارادتها على البلاد الاخرى لاستغلال ثرواتهاوالتحكم فى اقتصادها • فانتشر الوعى القومى بين الشعوب وقامت تنادى بحقوقها المغتصبة وتسعى جاهدة للنهوض باقتصادها ورفع مستواها •

أجل لم تستطع بريطانيا وفرنسا ان تنكرا حق الحكومة المصرية فى تأميم شركة قناة السويس ، فعمدتا الى أسلوب المغالطة ، فأظهرتا القلق على حرية الملاحة فى قناة السويس وتأمينها،واتهمتا مصر بالخروج على أحكام اتفاقية القسطنطينية المعقودة فى سنة ١٨٨٨ والتى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس •

والحقيقة الثابتة التى تؤيدها الادلة التاريخية هى ان مصر قد أظهرت دائما حرصها التام على ضمان حرية الملاحة فى القناة والدفاع عنها • كما ان الادلة التاريخية تكشف أيضا عن حقيقة ثابتة أخرى ، هى ان الحكومة البريطانية قد خرجت أكثر من مرة على أحكام اتفاقية سنة ١٨٨٨ وحاولت ان تقرر لنفسها مركزا خاصا بالنسبة للقناة تنفرد به دون سائر الدول الاخرى على الرغم مما فى ذلك من مخالفة لهذه الاتفاقية الدولية نصا وروحا •

بل ان الحكومة المصرية قد قررت منذ ان أذنت بحفر القناة

فى أرضها ان تكون الملاحة فيها حرة لجميع السفن التابعة لكافة الدول دون أى تمييز . هذا ما قامت به مصر لمصلحة العائلة الدولية منذ افتتاح القناة فى سنة ١٨٦٩ ـ فتعهد مصر بحرية الملاحة فى القناة وضمانها لهذه الحرية سابقان على ابرام اتفاقية القسطنطينية فى سنة ١٨٨٨ وان نظرة عابرة يلقيها الباحث على الاحكام التى تضمنتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ تبين بجلاء أن هذه الاتفاقية قد جاءت مؤيدة لحقوق مصر ومسئولياتها فى الدفاع عن القناة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من اقليمها وضمان أمنها وسلامتها ، وأنها جاءت مؤكدة أيضا لمبدأ حرية الملاحة فى القناة الذى تعهدت الحكومة المصرية منذ افتتاح القناة بتطبيقه عليها باعتبارها طريقا مائيا يصل بين بحرين من البحار العامة تقتضى مصلحة العائلة الدولية حرية المرور فيها أسوة بغيرها من الطرق المائية المماثلة سواء أكانت صناعية كالقنوات أم طبيعية كالمضائق والبواغيز .

وقبل ان استعرض حقوق مصر ومسئولياتها فى القناة كما حددتها ووضحتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ أود ان أبرز حقيقة جديرة بالذكر هى ان هذه الاتفاقية قد كشف عن ضرورتها والحاجة الماسة اليها اعتداء الحكومة البريطانية على القناة فى سنة ١٨٨٢ أثناء تدخلها المسلح فى شئون مصر واحتلالها الحربى لاقليمنا . فقد استعملت بريطانيا القناة لاغراضها العسكرية واحتجت شركة القناة نفسها على هذا المسلك من جانب بريطانيا على أساس انه اعتداء على حياد القناة والنظام الموضوع لها وأعلن هذا الاحتجاج الى الدول التى رأت ضرورة ابرام اتفاقية دولية لضمان حياد القناة وأمنها وسلامتها .

وبالفعل وقعت الدول على اتفاقية القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقد اشتملت هذه الاتفاقية الدولية

بجانب مبدأ حرية الملاحة فى القناة على عدة أحكام تقضى باحترام حياد القناة وتأييد حقوق مصر وسيادتها على القناة باعتبار مصر الدولة صاحبة السيادة على الاقليم الذى تقع فيه القناة ٠

فتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية بألا تتعرض بسوء للمهمات أو المبانى أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة ٠ كما تعهدت بعدم القيام بأى عمل عدائى أو أى عمل من شأنه ان يعوق حرية الملاحة فى القناة ، كما أكدت الاتفاقية حياد القناة فحظرت على الدول المحاربة ان تنزل فى القناة وموانيها أو تنقل منها جنودا أو ذخائر أو مهمات حربية ، كما حظرت على الدول ابقاء أية بوارج حربية فى القناة ٠

كما نصت الاتفاقية صراحة على ان الاحكام الخاصة بحرية الملاحة فى القناة لا تمس الحقوق الاقليمية لمصر باعتبارها الدولة صاحبة الاقليم الذى تمر فيه القناة ٠ كما وضعت الاتفاقية مسئولية المحافظة على النظام المقرر لقناة السويس وضمان حرية الملاحة فيها على عاتق الحكومة المصرية فنصت المادة التاسعة من الاتفاقية على « ان تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه الاتفاقية وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات وعلى النحو المقرر فى هذه الاتفاقية » ٠

ومن أهم الاحكام التى اشتملت عليها اتفاقية سنة ١٨٨٨ والتى خالفتها فيما بعد الحكومة البريطانية تعهد الدول الموقعة على الاتفاقية ومن بينها بريطانيا بأن تحترم مبدأ المساواة بالنسبة للقناة الذى يعتبر ركنا هاما من أركان الاتفاقية، وبالا تسعى احداها للحصول على منافع اقليمية أو أى وضع خاص٠

وبالرغم من ذلك فقد حاولت الحكومة البريطانية دائما ان تقرر لها مركزا خاصا بالنسبة لقناة السويس • فحينما اعترفت بريطانيا باستقلال مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ضمنت التحفظات الاربعة الشهيرة التى أوردتها على هذا التصريح تحفظا بشأن الدفاع عن قناة السويس وتأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، كما نصت المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ على أن قناة السويس طريق أساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، وعلى السماح للقوات البريطانية بالبقاء فى منطقة القناة •

وقد نجحت مصر بأبرامها اتفاق الجلاء فى سنة ١٩٥٤ فى انهاء هذا المركز الخاص والوضع الشاذ الذى كانت تدعيه بريطانيا لنفسها بالنسبة لقناة السويس • وقد تم جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس واستردت مصر سيادتها على اقليمها كاملة غير منقوصة • وقضت المادة الثامنة من اتفاق الجلاء على ان قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر وعلى تعهد الحكومة البريطانية باحترام أحكام اتفاقية سنة ١٨٨٨ •

وان الحملة التى تقوم بها بريطانيا وفرنسا ضد مصر فى الوقت الحاضر لا تستند الى أى أساس • فتأميم شركة قناة السويس حق لمصر ولا شأن له ولا علاقة بينه وبين الدفاع عن القناة وتأمينها • فالدفاع عن القناة هو حق مصر ، وهى مسئولة عنه لأنه جزء من دفاعها عن اقليمها وأراضيها •

ان هذه الحملة تتخذ من هذا القرار التاريخى الذى أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ والذى استرد به حقوق مصر المغتصبة ، تتخذ من هذا القرار مدعاة للوقوف فى وجه مصر لانها تتبع سياسة استقلالية تحريرية تقوم على

الايمان بحق الشعوب فى الحرية ، وتسعى لتأكيد استقلال البلاد العربية · فهى سياسة تهدد مطامع الدول الاستعمارية كما تهدد مراكز النفوذ التى تدعيها تلك الدول وتحرص على الاحتفاظ بها ·

فالمسألة اذن ليست مسألة حرية الملاحة فى قناة السويس والدفاع عن أمنها كما تحاول بريطانيا ان تصورها وأن توهم الرأى العام العالمى بأنها تدافع عن مصلحة العائلة الدولية · فالملاحة فى قناة السويس وحريتها وسلامتها لم تتأثر بأى حال من الاحوال بتأميم شركة القناة · ومصر أحرص من بريطانيا وفرنسا على قناة السويس وحرية الملاحة فيها لان ضمان هذه الحرية من مصلحة مصر التى آن لها ان تستغل هذا المرفق القومى وان تتعهده بالاشراف والرعاية ولان مصر حريصة أيضا على القيام بمسئولياتها الدولية والوفاء بتعهداتها ·